

Distr.: General
31 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالنظر في
أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية
الرابعة المكرسة لتزع السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء
لجنة تحضيرية

الدورة الثالثة، ٢٧-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، نيويورك

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية

أولاً - مقدمة

١ - في قرارها ٦٠/٦١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قررت الجمعية العامة إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، يعمل على أساس توافق الآراء، للنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية، وقد أحاطت علماً بالورقة التي قدمها رئيس الفريق العامل الثاني خلال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩^(١) وورقات العمل التي قدمت خلال الدورات الموضوعية الثلاث للفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠٠٣ فضلاً عن تقارير الأمين العام بشأن آراء الدول الأعضاء حول أهداف وجدول أعمال وموعد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورات الموضوعية ومدتها

٢ - عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية دورة تنظيمية في ٢٢ آذار/مارس، وثلاث دورات موضوعية في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ومن

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٤٢ (A/54/42).



٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ومن ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، على التوالي، برئاسة ألفريدو لابي (شيلي). وخلال هذه الدورات، عقد الفريق العامل ١٥ جلسة، بما فيها جلسة تنظيمية واحدة. وأجرى الرئيس أيضا مشاورات خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وشارك الفريق في أعمال معتكف خلال الدورة الثانية المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وخصص الفريق العامل أيضا جلسة خلال الدورة الثالثة المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس، لمناقشة تفاعلية مع المنظمات غير الحكومية.

٣ - وعمل فرع شؤون نزع السلاح والسلام في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومكتب شؤون نزع السلاح بمثابة أمانة للفريق العامل.

٤ - وفي جلسته الأولى (الجلسة التنظيمية)، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، أقر الفريق العامل الجدول الزمني لدوراته الموضوعية الثلاث على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.268/2007/CRP.1.

باء - تكوين المكتب

٥ - في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، كان مكتب الفريق العامل يتكون من ما يلي:

الرئيس:

ألفريدو لابي (شيلي)

نواب الرئيس:

كاتارزينا بيرنات (بولندا)

كارل ماغنوس نيسير (السويد)

فيريان روديارد (إندونيسيا)

المقرر:

لطفى بوشعرة (المغرب)

٦ - وفي جلسته السابعة، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، انتخب الفريق العامل سولاي - مناه ج. كيكومو (سيراليون) مقرا.

جيم - برنامج العمل

٧ - في جلسته الثانية، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه، اعتمد الفريق العامل المفتوح باب العضوية برنامج عمله، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.268/2007/CRP.2 على النحو التالي:

- ١ - النظر في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لـترع السلاح.
- ٢ - النظر في إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لـترع السلاح.
- ٣ - تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

دال - الوثائق

- ٨ - كان معروضا على الفريق العامل الوثائق التالية:
 - (أ) الجدول الزمني المؤقت للدورات الموضوعية (A/AC.268/2007/CRP.1)؛
 - (ب) برنامج العمل (A/AC.268/2007/CRP.2)؛
 - (ج) بعض الأفكار والأسئلة المقدمة من الرئيس: ورقة عمل مقدمة من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/AC.268/2007/CRP.3)، التي أصبحت A/AC.268/2007/WP.1 (انظر المرفق الأول)؛
 - (د) اقتراح مقدم من حركة عدم الانحياز بشأن أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لـترع السلاح (A/AC.268/2007/CRP.4)؛ التي أصبحت A/AC.268/2007/WP.2 (انظر المرفق الثاني)؛
 - (هـ) تأملات وتساؤلات إضافية: ورقة عمل أعدها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/AC.268/2007/WP.3) (انظر المرفق الثالث)؛
 - (و) استراتيجية الأمن الأوروبية: ورقة اجتماع مقدمة من الاتحاد الأوروبي (A/AC.268/2007/CRP.5) (انظر المرفق الرابع)؛
 - (ز) تأملات واقتراحات ختامية مقدمة من الرئيس: ورقة اجتماع قدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/AC.268/2007/CRP.6) (انظر المرفق الخامس)؛

(ح) التأمّلات والتوصيات الختامية المقدمة من حركة عدم الانحياز لدى اختتام اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بموجب القرار ٦١/٦٠ - ورقة عمل مقدمة من حركة عدم الانحياز (A/AC.268/2007/CRP.7)؛ التي أصبحت الوثيقة A/AC.268/2007/WP.4 (انظر المرفق السادس).

ثالثا - تنظيم الأعمال

٩ - في جلسته الثانية المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قرر الفريق العامل أن ينظم أعماله وفقا لتفويض محدد وارد في قرار الجمعية العامة ٦٠/٦١ لمناقشة أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء اللجنة التحضيرية. واتفق الفريق على أن ينظر أولا في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح.

١٠ - وخلال الوقت المخصص للتعليقات العامة خلال جلسته الثانية، استمع الفريق العامل إلى بيانات عامة أدلى بها ممثلو البلدان التالية: الجمهورية الدومينيكية (باسم مجموعة ريو) واندونيسيا (باسم حركة عدم الانحياز) وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي) وجمهورية كوريا، والمكسيك (باسم ائتلاف البرنامج الجديد)، وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل.

رابعا - الخاتمة

١١ - وفقا لولاية الفريق الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٠/٦١، خصص الفريق ١٤ جلسة للنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. كما شارك في أعمال معتكف طوال اليوم. وأعد الرئيس عدة أوراق عمل وكان معروضا على الفريق العامل أيضا المقترحات التي قدمتها الوفود. وفي الدورة الثالثة، قدم الرئيس ورقة اجتماع (A/AC.268/2007/CRP.6). ولم يتوصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء على أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. بيد أن الفريق العامل أقرّ بالحاجة إلى إجراء مزيد من النقاش وتبادل الآراء. وأكد الفريق العامل على ضرورة إحالة المسألة إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

١٢ - وقرر الفريق العامل أيضا أن يرفق بتقريره المذكور الوثائق المدرجة في الفقرة ٨ أعلاه. وقدمت أوراق عمل الرئيس دون المساس بمواقف أي وفد أو مجموعة من الوفود؛ فهو يتحمل المسؤولية الكاملة إزاءها ولا تمثل موقفا تفاوضيا ولا تمثل توافقا في الآراء.

خامسا - اعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية

- ١٣ - في الجلسة الرابعة عشرة، المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس، عرض المقرر سولاي - مناه ج. كبو كومو (سيراليون)، مشروع تقرير الفريق العامل على الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين (A/AC.268/2007/CRP.8).
- ١٤ - وفي الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس، اعتمد الفريق مشروع التقرير بتوافق الآراء.

المرفق الأول

بعض الأفكار والأسئلة مقدمة من الرئيس

ورقة عمل مقدمة من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية

إخلاء مسؤولية: هذه ليست ورقة تهدف إلى بدء عملية صياغة. وإنما هي محاولة متواضعة لتقديم بعض الأفكار لبدء مناقشة دبلوماسية بشأن مسألة تلقى تباينا حادا في وجهات النظر بين الدول الأعضاء (بدءا من الحاجة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح والجدوى السياسية لها) ومن المؤكد أن ما تقوله مفتوح للنقاش.

- أصدرت الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في عام ١٩٧٨، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، وثيقة ختامية^(١) مهمة. تؤكد فيها مجددا بعض المبادئ العالمية (بعضها يعود إلى النظام الأساسي لعصبة الأمم) وتحدد عددا من الأهداف ما زالت صالحة حتى يومنا هذا. من جهة أخرى، أُنجزت أهداف مهمة وردت في الوثيقة^(٢).

- إن القرار ٢ (د-١٠) الذي اتخذ بتوافق الآراء هو وثيقة ملزمة سياسيا. وإذا أردنا له أن يحافظ على قيمته كبرنامج عمل سياسي في بدايات القرن الحادي والعشرين فيجب أن نجد دعما سياسيا له.

- تعكس الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة نوعا من التشاؤم والاستعجال الناجم عن وصول الحرب الباردة إلى ذروتها وبينما لا تزال بعض معايير الأمن الدولي وظواهره، فإننا نجد أنفسنا في وضع سياسي مختلف في عام ٢٠٠٧. فاحتمال حدوث مواجهة نووية عالمية أصبح اليوم أقل مما كان عليه عام ١٩٧٨.

- يتسم الوضع الحالي بتهديدات وتحديات خاصة به؛ وينبغي أن تستمد الدورة الاستثنائية الرابعة رصيدها السياسي والعملية من هذه التهديدات والتحديات. ونحن في الواقع لا نحتاج إلى دورة استثنائية لإعادة تأكيد التزامنا بالقرار ٢ (د-١٠)، فمن شأن قرار من الجمعية العامة في جلسة عامة أن يفي بهذا الغرض المحدود برغم أهميته.

(١) القرار ٢ (د-١٠).

(٢) اتفاقية الأسلحة التقليدية، معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

- لكي تحظى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة بسلطة سياسية موازية، ينبغي أن تلتف حولها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعا. ولذا يجب أن تحظى بتوافق كبير (عما في ذلك الأطراف الرئيسية كافة) وأن تضيف قيمة جديدة لما أنجز في الدورة الاستثنائية الأولى.
- تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للأمن الدولي، لكن نظامها القانوني يتعرض لضغوط سياسية متزايدة. والرئيس مقتنع بأن مواجهة نزع السلاح النووي بمنع الانتشار النووي يعكس ازدواجية زائفة: لأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وجهان لعملة واحدة.
- من شأن المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ اختبارا حاسما لدعم الدول الأطراف السياسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيطلب حدوث إخفاق آخر علاجات سياسية يتعين الاتفاق عليها بشكل متعدد الأطراف. والجمعية العامة هي أهم أجهزة الأمم المتحدة، حيث تحظى بشرعية سياسية وسلطة قانونية تمكنها من تمثيل أعضاء الأمم المتحدة جميعا.
- ستقرر الجمعية العامة أهداف الدورة الاستثنائية العاشرة وجدول أعمالها. وتهدف اجتماعات هذا الفريق العامل - والذي لا يعد دورة استثنائية مصغرة - إلى تيسير ما تقرره الجمعية العامة في هذا الصدد. وكان الفريق العامل قد أخفق في اجتماعاته عام ٢٠٠٢ في التوصل إلى توافق؛ والرئيس مقتنع بأن تكرار تجربة عام ٢٠٠٣ أخطر من اختبار نهج جديد.
- ستتطلب الدورة الاستثنائية الرابعة دعما سياسيا هائلا من الأطراف الرئيسية ومن أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة. ويرى الرئيس أن هذا الدعم الكبير يمكن أن يتحقق تدريجيا، فأى خطوة تقطع مهما كانت بسيطة تشكل نجاحا كبيرا.
- إذا عملنا بجدية على حشد مزيد من الدعم السياسي للدورة الاستثنائية الرابعة فإن من المستصوب تجنب بعض العناصر الخلافية غير الضرورية. فمن المؤكد أن الخلافات ستظل قائمة، لكنها ليست متساوية في مجملها. ومن الممكن تماما التركيز أولا على تحديد نقاط الالتقاء مع الاعتراف بأن أوجه الاختلاف ستظل موجودة (وعلى أي حال فإن الاختلاف هو سبب وجود الدبلوماسية).

بعض الأسئلة للأسبوع الأول

- إن أي عملية استعراض متعددة الأطراف تتطلب تقويماً سياسياً للوقائع (الأحداث، الظاهر، المؤسسات، السياسات) وقد تتباين الدول الأعضاء أو تختلف في تفسيراتها.
هل ينبغي أن تشمل الدورة الرابعة الاستثنائية بالضرورة عملية مراجعة؟
هل عملية المراجعة ضرورية إذا كان الأمر يتصل بصك غير ملزم قانوناً؟
هل ستستخدم تحقيق التوافق الضروري لإنجاح الدورة الاستثنائية؟
- إذا أردنا للدورة الاستثنائية الرابعة أن تكون تطلعية، فإنه ينبغي أن تواجه تهديدات وتحديات جديدة. فترع السلاح لا ينشأ من فراغ؛ وإنما يستجيب لتصورات أمنية ولسيناريوهات إقليمية وعالمية.
ما هي التهديدات والتحديات التي تدخل في نطاق عمل الدورة الاستثنائية؟
وكيف يمكن أن تسهم الدورة الاستثنائية الرابعة في الجهود الدولية الراهنة الرامية إلى التعامل مع (بعض) هذه التهديدات والتحديات؟
- ينبغي العودة إلى بعض التحديات القديمة والتي ما زالت قائمة. وربما يكون منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي أبرز هذه التحديات. ويعتقد الرئيس أن الدورة الاستثنائية الرابعة إذ تدفع قدماً السبل المتعددة الأطراف يجب أن تعترف في الوقت نفسه بالإنجازات السابقة والحالية التي تحققت في مجالي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي بوصفها حقيقة مجردة.
كيف يمكن للدورة الاستثنائية الرابعة أن تقضي على الازدواجية الزائفة بين نزع السلاح ومنع الانتشار؟
كيف يمكن للدورة الاستثنائية الرابعة أن تساعد في دفع الجهود السابقة والحالية نحو تحقيق نزع السلاح النووي؟
كيف يمكن للدورة الاستثنائية الرابعة أن تدعم الجهود الجماعية المبذولة حالياً لتحقيق (منع الانتشار النووي والانتصاف له في بعض الحالات)^(٣)؟

(٣) يمكن تلخيص هذه الإنجازات فيما يلي: تخفيض العدد الإجمالي للرؤوس النووية؛ التخلص من أنواع معينة من الأسلحة النووية؛ وقف تشغيل نظم الأسلحة النووية؛ عدم تجديد نظم الأسلحة (قاذفات القنابل الاستراتيجية)؛ التخلي عن البرامج النووية (في جنوب أفريقيا والجمهورية العربية الليبية).

• نظمت الدورة الاستثنائية الأولى جهازا لترع السلاح وأنشأت هيئات وآليات ما زالت قائمة حتى الآن. ومع أن هناك أسبابا للاعتقاد بأن هذه الهيئات خدمتنا على نحو جيد، فإن الجمود الذي أصاب بعضها - ربما بسبب المبالغة في تطبيق قاعدة التوافق - فتح الباب أمام ظهور مقترحات لمراجعة أساليب عملها.

هل ينبغي أن تولى الدورة الاستثنائية الرابعة اهتماما خاصا لجهاز نزع السلاح بحيث يصبح تحديثه وإضفاء طابع ديمقراطي عليه أحد الأهداف الرئيسية للدورة؟

ما هي الهيئات والآليات التي تحتاج اهتماما خاصا؟

هل ينبغي أن تضع الدورة الاستثنائية الرابعة حدودا لقاعدة التوافق وأن تقصر تطبيقها على المسائل الموضوعية؟

• شجعت الدورة الاستثنائية الأولى مشاركة المجتمع المدني والرأي العام.

هل يجب أن تنشئ الدورة الاستثنائية الرابعة آليات وقواعد إجرائية لضمان المشاركة المنتظمة للمجتمع المدني في أنشطة هيئات الأمم المتحدة لترع السلاح (كما هو الحال في هيئاتها الأخرى)؟

ما هي أفضل الهيئات تأهيلا لمشاركة المجتمع المدني؟

المرفق الثاني

الاقتراح المقدم من حركة بلدان عدم الانحياز بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح

ينبغي أن تشمل أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة، في جملة أمور، ما يلي:

- العمل من أجل بلوغ هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة؛
- تقييم الحالة الدولية الراهنة في ميدان نزع السلاح وصلتها بصون السلم والأمن الدوليين؛
- اتخاذ التدابير الضرورية لإجراء نقاش واستعراض، على نحو شامل ودقيق، فضلاً عن تقييم، لكافة القضايا المتعلقة بزرع السلاح والأمن الدولي، بما فيها قضايا الأسلحة النووية، وسائر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وقضايا عدم الانتشار من جميع نواحيها، وآلية نزع السلاح؛
- تحديد التحديات والعقبات، وطرق ووسائل التصدي لها فيما يتصل بالإجراءات التي ستتحقق في المستقبل بشأن القضايا المتعلقة بزرع السلاح وعدم الانتشار، بهدف وضع وثيقة ختامية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح، بما في ذلك احتمال وضع برنامج للعمل؛
- إعادة تأكيد المبادئ التوجيهية والمبادئ والأولويات المحددة خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح، وتقييم مدى تنفيذها، ومراعاة إمكانية تحديد مبادئ توجيهية وتدابير عملية إضافية فيما يتصل بزرع السلاح؛
- القيام، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بالتشديد على الدور الهام للأمم المتحدة وعلى مسؤوليتها الأساسية في ميدان نزع السلاح، والمضي في تعزيز آلية نزع السلاح التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة؛
- تشجيع الاستقرار الدولي القائم على مبدأ توفير الأمن، دون أي انتقاص، لكافة الدول؛
- تشجيع التعددية في مجال نزع السلاح، وتعزيز التعاون على جميع الأصعدة؛

الاقتراح المقدم من حركة بلدان عدم الانحياز بشأن جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح

ينبغي أن يشمل جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة، في جملة أمور، ما يلي:

- تنفيذ الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وهي أول دورة استثنائية تكرس لترع السلاح
- الحالة الدولية منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى، وعهد ما بعد الحرب الباردة، والاتجاهات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي
- الأسلحة النووية
 - نزع السلاح النووي
 - عدم الانتشار النووي
 - المناطق الخالية من الأسلحة النووية
 - إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
 - الضمانات الأمنية
 - الأسلحة النووية غير الاستراتيجية
 - الخطر النووي
 - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
 - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية
- أسلحة الدمار الشامل الأخرى
 - الأسلحة الكيميائية
 - الأسلحة البيولوجية
 - حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لتلك الأسلحة
- القذائف
- منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

- الأسلحة التقليدية
 - الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
 - الأسلحة التقليدية الأخرى، بما فيها الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
 - الألغام المضادة للأفراد
 - الأسلحة التقليدية المتطورة
- نزع السلاح والأمن الإقليميان
 - نزع السلاح الإقليمي
 - تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
 - صون الأمن الدولي وحُسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب أوروبا
- تدابير بناء الثقة، بما فيها الشفافية في مجال التسلح
- تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار
- آلية نزع السلاح
 - اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة
 - مؤتمر نزع السلاح
 - هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة
 - المراكز الإقليمية
 - إدارة شؤون نزع السلاح
 - المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح
 - أفرقة الخبراء الحكوميين
 - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
 - برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح
- الصلة بين نزع السلاح والتنمية
- استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

- تدابير أخرى لتشجيع نزع السلاح
 - التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار
 - برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح
 - التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
- المسائل المتصلة بتزع السلاح والأمن الدولي
 - التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي
 - مراعاة المعايير البيئية عند صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة
 - دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح
 - التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل
 - توطيد السلام من خلال تدابير عملية لتزع السلاح
- مفاهيم نزع السلاح ومصطلحاته
- برنامج عمل متفق عليه

المرفق الثالث

تأملات وتساؤلات إضافية

ورقة عمل أعدها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية

- ناقشنا خلال الأسبوع الأول لاجتماع فريقنا العامل أفكارا تتعلق بنطاق أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. وبالطبع لم نخط بالموضوع من جميع جوانبه، ولكننا تحركنا في الاتجاه الصحيح.
- وفوق كل اعتبار، تمكنا من تهيئة مناخ العمل الجماعي واستطعنا الحفاظ عليه، وهذا في حد ذاته تدبير ضروري للغاية لبناء الثقة في إطار آلية نزع السلاح.
- ومكّننا النقاش التفاعلي من إدراك نقاط تقارب انضافت إلى الكتلة الحرجة من التأييد السياسي الذي نحتاجه لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لترع السلاح.
- وسنحاول خلال أسبوعنا الثاني إيجاد نقاط تقارب إضافية بشأن جدول أعمال دورة استثنائية رابعة مكرسة لترع السلاح.

بعض التساؤلات للأسبوع الثاني

- هناك درجة من التداخل وعدد من أوجه التشابه بين القانون الدولي لترع السلاح والقانون الإنساني الدولي. وبخاصة فيما يتصل بالأولويات في مجال أمن البشر. فقد وصف الأمين العام السابق كوفي عنان الأسلحة الصغيرة بأنها "أسلحة دمار شامل" بسبب ما تُحدثه من خسائر فادحة في الأرواح.
- فهل يتعين أن يكون انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها ونقلها بطريقة غير مشروعة بندا ذا أولوية في جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة؟
- وهل يتعين إدراج الألغام، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والذخائر الفرعية باعتبارها بنودا مستقلة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة؟
- وأوجدت العولمة والثورة المعلوماتية عددا هائلا من فرص التقدم والتنمية، وأدت في الوقت ذاته إلى ظهور مواطن ضعف جديدة اتسع نطاقها بفعل تزايد الاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي. ومن شأن الأخطار السيبرية أن تخل لا بالاقتصادات أو النظم المالية فحسب، بل أيضا بأمن البشر في كل مناطق العالم.
- فهل يتعين أن تتناول الدورة الاستثنائية الرابعة مسألة الأمن السيبري؟

وما نوع الصك المتعدد الأطراف الذي سيكون الأنسب للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن السيري؟

- تشكل القذائف على الراجح منظومات أسلحة تتطور بأسرع وتيرة وتنتشر على أوسع نطاق. ولا يوجد حاليا أي صك ملزم قانونا بشأنها. وتعتبر منظومات الدفاع الجوي المحمولة (في حال وقوعها في أيدي آتمة)، تهديدا خطيرا للطيران المدني.

فهل يتعين إدراج انتشار القذائف باعتباره بندا ذا أولوية في جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة؟

وما النهج المعياري الأفضل للتصدي لانتشار القذائف؟

وهل من المستصوب البدء أولا بالتصدي لأنواع معينة من القذائف (مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة)؟

- وقد أقر المجتمع الدولي أن الإرهاب يشكل تحديا عالميا رئيسيا وملحا. ولا غنى عن اتخاذ إجراءات وقائية متعددة الأطراف للحيلولة دون استعمال الإرهابيين أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصال الأسلحة أو أي منظومة أسلحة رئيسية عموما.

فهل يتعين أن تتناول الدورة الاستثنائية الرابعة مسألة منع استعمال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصال الأسلحة ومنظومات الأسلحة الرئيسية باعتبارها بندا ذا أولوية في جدول الأعمال؟

وهل يتعين أن تناقش الدورة الاستثنائية الرابعة أهداف اتفاقية حظر الأسلحة الإشعاعية وإطارا أساسيا لها؟

- ويبدو احتمال أن تسليح الفضاء الخارجي أوضح في عام ٢٠٠٧ منه في عام ١٩٧٨.

فهل يتعين أن يكون منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بندا ذا أولوية في جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة؟

- ويقصد من فرض ضوابط التصدير دعم النظم التي أنشأتها صكوك نزع السلاح، ولا سيما منع استعمال أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصال الأسلحة، والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة من جانب الجهات من غير الدول. وهناك مبادرات متعددة الجنسيات ومتعددة الأطراف يجري تنفيذها (من قبيل مبادرة منتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو إعدادها).

فهل يتعين إدراج ضوابط التصدير باعتبارها بندا مستقلا في جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة؟

- وتمثل تدابير بناء الثقة تعد الأداة الأساسية لدبلوماسية نزع السلاح. فقد أثبتت قيمتها السياسية الهائلة في الإطارين العالمي والإقليمي. وفي عصر مجتمع المعلومات والعولمة، يمكن استخدامها لمواجهة ما يقوض السلام والأمن الدوليين من ظواهر سياسية أو حتى ثقافية.

فهل يتعين اعتبار تدابير بناء الثقة بندا ذا أولوية في جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة؟ وهل يُمكن إكمال تدابير بناء الثقة "الكلاسيكية" بتدابير بناء ثقة "ثقافية" جديدة؟

المرفق الرابع

استراتيجية الأمن الأوروبية

أوروبا آمنة في عالم أفضل

ورقة اجتماع مقدمة من الاتحاد الأوروبي

بروكسل، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

مقدمة

لم تكن أوروبا قط أكثر ازدهارا، وأكثر أمنًا ولا أكثر حرية. فقد حلت فترة من السلام والاستقرار لم يسبق لها مثيل في التاريخ الأوروبي محل العنف الذي شهدته في النصف الأول من القرن العشرين.

وكان إنشاء الاتحاد الأوروبي محورا لهذا التطور. فقد حوّل العلاقات بين دولنا، وحياة مواطنينا. وتلتزم البلدان الأوروبية بتسوية النزاعات سلميا وبالتعاون من خلال المؤسسات المشتركة. وخلال هذه الفترة، شهد الانتشار المتزايد لسيادة القانون والديمقراطية تحولا من أنظمة استبدادية إلى أنظمة ديمقراطية حيوية تنسم بالأمن والاستقرار. وإن التوسعات المتتالية تجعل الحلم بقارة موحدة يسودها السلم أمرا واقعا.

وقد أدت الولايات المتحدة دورا حاسما في التكامل الأوروبي والأمن الأوروبي، وخاصة من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد جعلت نهاية الحرب الباردة الولايات المتحدة في موقع مهيم كجهة عسكرية فاعلة. بيد أنه لا يوجد بلد قادر على معالجة المشاكل المعقدة التي نواجهها اليوم بمفرده.

ولا تزال أوروبا تواجه تهديدات وتحديات أمنية. فلم يكن اندلاع الصراع في البلقان إلا تذكيراً بأن الحرب لم تختف من قارتنا. وخلال العقد الماضي، لم تسلم أي منطقة من العالم من نشوب صراع مسلح. وكانت معظم هذه الصراعات تندلع داخل الدول وليس بين الدول، وكان معظم الضحايا من المدنيين.

وبما أن الاتحاد الأوروبي يضم ٢٥ دولة فيها أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة ينتجون ربع إنتاج العالم من الناتج القومي الإجمالي، ولديها مجموعة واسعة من الأدوات، فلا بد أن يكون الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة في العالم. وفي العقد الماضي تم نشر قوات أوروبية في الخارج في أماكن بعيدة مثل أفغانستان وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن التقارب المتزايد للمصالح الأوروبية وتعزيز التضامن المتبادل للاتحاد الأوروبي يجعلنا جهة فاعلة

تتمتع بمصدقية وبفعالية أكبر. وينبغي أن تكون أوروبا مستعدة لتقاسم مسؤولية الأمن العالمي، والمشاركة في بناء عالم أفضل.

أولا - البيئة الأمنية: التحديات العالمية والتهديدات الرئيسية

التحديات العالمية

تتسم بيئة ما بعد الحرب الباردة بازدياد انفتاح الحدود التي ترتبط فيها الجوانب الداخلية والخارجية للأمن ارتباطا لا ينفصم. فقد أدت تدفقات التجارة والاستثمار، وتطوير التكنولوجيا، وانتشار الديمقراطية إلى جلب الحرية والازدهار إلى العديد من الشعوب. واعتبر آخرون أن العولمة سبب للإحباط والظلم. وأدت هذه التطورات إلى زيادة نطاق أداء الجماعات غير الحكومية دورا في الشؤون الدولية. وقد زادت من اعتماد أوروبا - وبالتالي قابليتها للتأثر - على بنى تحتية مترابطة في مجالات النقل والطاقة والمعلومات وغيرها من المجالات.

ومنذ عام ١٩٩٠، لقي ما يقرب من ٤ ملايين شخص حتفهم في الحروب، ٩٠ في المائة منهم من المدنيين. وغادر أكثر من ١٨ مليون شخص في العالم ديارهم نتيجة للصراعات.

وفي الكثير من بلدان العالم النامي، يسبب الفقر والمرض معاناة شديدة ويثيران شواغل أمنية ملحة. ويعيش زهاء ٣ مليارات نسمة، أي نصف سكان العالم على أقل من ٢ يورو في اليوم. ويموت ٤٥ مليون نسمة سنويا من الجوع وسوء التغذية. ويعد مرض الإيدز حاليا واحدا من أكثر الأوبئة تدميرا في تاريخ البشرية ويساهم في انهيار المجتمعات. ويمكن أن تنتشر أمراض جديدة بسرعة وتهدد العالم. وأصبحت أفريقيا جنوب الصحراء أكثر فقرا الآن مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات. وفي حالات كثيرة، يرتبط الفشل الاقتصادي بالمشاكل السياسية والصراعات العنيفة.

ويعد الأمن شرطا مسبقا للتنمية. فالصراعات لا تدمر البنية التحتية فقط، بما فيها البنية التحتية الاجتماعية؛ بل تشجع أيضا على الجريمة، وتردع الاستثمار، وتجعل ممارسة النشاط الاقتصادي العادي مستحيلا. وقد وقع عدد من البلدان والمناطق في دوامة الصراع وانعدام الأمن والفقر.

ومن المحتمل أن يؤدي التنافس على الموارد الطبيعية - وخاصة المياه - الذي سيتفاقم نتيجة الاحترار العالمي خلال العقود المقبلة، إلى وقوع مزيد من الاضطرابات وحدوث حركات هجرة في مختلف المناطق.

ويعتبر الاعتماد على الطاقة مصدر قلق خاص بالنسبة لأوروبا. إذ إن أوروبا أكبر مستورد في العالم للنفط والغاز. وتشكل الواردات قرابة ٥٠ في المائة من استهلاك الطاقة اليوم. وسيصل ذلك إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٣٠. وتأتي معظم واردات الطاقة من الخليج وروسيا وشمال أفريقيا.

التحديات الرئيسية

أضحى شن عدوان واسع النطاق على أي دولة عضو غير محتمل الآن. بل أصبحت أوروبا تواجه الآن تهديدات جديدة أكثر تنوعاً وأقل وضوحاً وإمكانية التنبؤ بها أقل احتمالاً.

الإرهاب: يعرض الإرهاب حياة البشر للخطر؛ ويفرض تكاليف باهظة؛ ويسعى إلى تقويض الانفتاح والتسامح في مجتمعاتنا، ويشكل تهديداً استراتيجياً متنامياً على أوروبا بأسرها. وبدأت على نحو متزايد الحركات الإرهابية تصبح جيدة التمويل، وترتبط بشبكات إلكترونية، وأضحت على استعداد لاستخدام عنف غير محدود لإيقاع إصابات جسيمة.

إن أحدث موجة من الإرهاب أصبحت عالمية من حيث نطاقها وترتبط بتطرف ديني عنيف. وهو ناشئ عن أسباب معقدة، تشمل الضغوط الناجمة عن التحديث والأزمات الثقافية والاجتماعية والسياسية، والإحساس بالغربة الذي يعتري الشباب الذين يعيشون في المجتمعات الأجنبية. وهذه الظاهرة هي أيضاً جزء من مجتمعنا.

إن أوروبا هدف وقاعدة لهذا الإرهاب على حد سواء: إذ أصبحت البلدان الأوروبية أهدافاً وتعرضت لهجمات. وتم الكشف عن قواعد لوجستية لخلايا منظمة القاعدة في المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا. ولا مندوحة عن العمل الأوروبي المتضافر.

يعد انتشار أسلحة الدمار الشامل أكبر تهديد محتمل لأمننا. فقد أدت أنظمة المعاهدات الدولية وترتيبات مراقبة الصادرات إلى تباطؤ انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. إلا أننا ندخل الآن في فترة جديدة وخطيرة تثير إمكانية حدوث سباق تسلح في أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في الشرق الأوسط. وقد يزيد التقدم المحرز في العلوم البيولوجية من فعالية الأسلحة البيولوجية في السنوات القادمة؛ كما تشكل الهجمات بالمواد الكيميائية والمشعة أيضاً احتمالاً خطيراً. ويضيف انتشار تكنولوجيا القذائف عنصراً إضافياً من عدم الاستقرار وقد يعرض أوروبا إلى أخطار متزايدة.

ويتمثل أكثر السيناريوهات المخيفة في حصول جماعات إرهابية على أسلحة دمار شامل. وفي هذه الحالة، سيكون بإمكان مجموعة صغيرة أن تلحق أضراراً لم يكن بالإمكان أن تلحقها إلا دول وجيوش.

الصراعات الإقليمية: إن مشاكل كالمشاكل الجارية في كشمير ومنطقة البحيرات الكبرى وشبه الجزيرة الكورية تؤثر على المصالح الأوروبية بشكل مباشر وغير مباشر، كما تؤثر الصراعات القريبة من أوروبا، وخاصة في الشرق الأوسط. إن الصراعات العنيفة أو المجدمة، السائدة على حدودنا أيضا، تهدد الاستقرار الإقليمي. فهي تدمر حياة البشر والبنى التحتية الاجتماعية والمادية؛ وهي تهدد الأقليات، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وقد تؤدي الصراعات إلى التطرف والإرهاب وإلى انهيار الدول؛ وهي توفر فرصاً للجريمة المنظمة. وقد يوجب انعدام الأمن الإقليمي الطلب على أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل أكثر السبل العملية لمواجهة التهديدات الجديدة التي كثيرا ما تكون بعيدة المنال أحيانا، في التعامل مع مشاكل الصراع الإقليمي القديمة.

انهيار الدول: إن الحكم السيئ - الفساد وإساءة استعمال السلطة وضعف المؤسسات وعدم المساءلة - والصراعات الأهلية تجعل الدول تتآكل من الداخل. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى انهيار مؤسسات الدولة. وتعد الصومال وليبيريا وأفغانستان في ظل حكم طالبان أبرز الأمثلة الحديثة المعروفة. ويمكن أن يرتبط انهيار الدول بتهديدات واضحة، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب. ويشكل انهيار الدول ظاهرة مثيرة للقلق من شأنها أن تقوض الحكم العالمي، وتزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

الجريمة المنظمة: تعد أوروبا هدفا رئيسيا للجريمة المنظمة. وإن لهذا التهديد الداخلي لأمننا بُعدا خارجيا هاما: ويشكل الاتجار بالمخدرات والنساء وبالمهاجرين غير الشرعيين وبالأسلحة عبر الحدود جزءا كبيرا من أنشطة العصابات الإجرامية. وقد يكون لها صلات بالإرهاب.

وغالبا ما ترتبط هذه الأنشطة الإجرامية بدول ضعيفة أو دول منهارة. وأدت العائدات الواردة من المخدرات إلى إضعاف هياكل الدولة في العديد من البلدان المنتجة للمخدرات. وتؤجج عائدات التجارة بالأحجار الكريمة والأخشاب والأسلحة الصغيرة، الصراعات في أنحاء أخرى من العالم. وإن جميع هذه الأنشطة تقوض سيادة القانون والنظام الاجتماعي نفسه. وفي الحالات القصوى، فإن الجريمة المنظمة قد تهيمن على الدولة. إذ إن ٩٠ في المائة من المهيروين في أوروبا يأتي من الخشخاش المزروع في أفغانستان - حيث توفر تجارة المخدرات المال للجيوش الخاصة. ويوزع معظمه عن طريق الشبكات الإجرامية في البلقان المسؤولة أيضا عن قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٧٠٠ ٠٠٠ امرأة من ضحايا تجارة الجنس في أنحاء العالم. وإن ازدياد القرصنة البحرية يشكل بُعدا جديدا للجريمة المنظمة يستحق مزيدا من الاهتمام.

وإذا أخذنا جميع هذه العناصر المختلفة معا - الإرهاب الذي يرتكب بأقصى درجات العنف، وتوفر أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، وضعف نظام الدولة وخصخصة القوة - فإننا قد نجد أنفسنا أمام تهديد شديد للغاية حقا.

ثانيا - الأهداف الاستراتيجية

إننا نعيش في عالم ينطوي على آفاق أكثر إشراقا لكنه ينطوي أيضا على تهديدات أكبر مما كنا نعرفها. وسيتوقف المستقبل جزئيا على تصرفاتنا. ويجب أن نفكر على الصعيد العالمي ونتصرف على الصعيد المحلي. ولكي يتمكن الاتحاد الأوروبي من الدفاع عن أمنه وتعزيز قيمته، لديه ثلاثة أهداف استراتيجية:

التصدي للتهديدات

يعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على التصدي للتهديدات الرئيسية.

- استجاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر بوضع تدابير شملت اعتماد مذكرة توقيف أوروبية، واتخاذ خطوات لضرب تمويل الإرهابيين والاتفاق على المساعدة القانونية المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويواصل الاتحاد الأوروبي تطوير أواصر التعاون في هذا المجال وتحسين دفاعاته.
- انتهج سياسات مكافحة الانتشار على مدى سنوات عديدة. وقد وافق الاتحاد على برنامج عمل آخر يقضي باتخاذ خطوات لتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ تدابير لتشديد الرقابة على الصادرات والتعامل مع الشحنات غير القانونية والمشتريات غير المشروعة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتحقيق الانضمام العالمي إلى نظم المعاهدات المتعددة الأطراف، وكذلك إلى تعزيز المعاهدات وأحكامها المتعلقة بالتحقق.
- تدخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للمساعدة في تسوية الصراعات الإقليمية، وقد ساعد دولا منهارا للوقوف على قدميها، بما في ذلك دول البلقان وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن استعادة الحكم الصالح في دول البلقان، وتعزيز الديمقراطية وتمكين السلطات هناك من مواجهة الجريمة المنظمة يعد أحد أكثر السبل الفعالة للتعامل مع الجريمة المنظمة داخل الاتحاد الأوروبي.

وفي عصر العولمة، تشكل التهديدات التي قد تكون بعيدة مصدر قلق بقدر ما تشكل التهديدات القريبة. إذ إن الأنشطة النووية في كوريا الشمالية، والمخاطر النووية في جنوب آسيا، والانتشار في الشرق الأوسط، تعد جميعها مصدر قلق لأوروبا.

وأصبح بإمكان الإرهابيين والمجرمين الآن العمل على نطاق العالم: إذ تشكل أنشطتهم في وسط أو جنوب شرق آسيا تهديدا للدول الأوروبية أو لمواطنيها. وفي الوقت ذاته، فإن الاتصالات العالمية تزيد الوعي في أوروبا بالصراعات الإقليمية أو المآسي الإنسانية في أي مكان في العالم.

وكان مفهومنا التقليدي المتعلق بالدفاع عن النفس - حتى فترة الحرب الباردة وخلافا - يستند إلى التهديد بالغزو. أما في ظل التهديدات الجديدة، فإن خط الدفاع الأول غالبا ما يكون في الخارج. والتهديدات الجديدة تهديدات ديناميكية. وتزداد مخاطر انتشار الأسلحة النووية مع الزمن؛ وإذا ما تُركت وشأنها، ستزداد الشبكات الإرهابية خطورة. وسينتشر انهيار الدول والجريمة المنظمة إذا ما أهملت - كما شهدنا في غرب أفريقيا. وهذا يعني أنه علينا أن نكون مستعدين للعمل قبل وقوع الأزمة. ولا ضير في أن يبدأ منع حدوث صراعات والحيلولة دون وقوع مخاطر في أبكر وقت.

وخلافا للخطر الهائل الواضح في الحرب الباردة، لا ينطوي أي من التهديدات الجديدة على طابع عسكري بحت؛ كما لا يمكن أن يعالج أي منها بوسائل عسكرية محضة. بل يحتاج كل منها إلى مزيج من الأدوات. إذ يمكن احتواء انتشار الأسلحة النووية من خلال الرقابة على الصادرات ويمكن التصدي له عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية وغيرها من الضغوط، في الوقت الذي تعالج فيه أيضا الأسباب السياسية الكامنة. وقد يتطلب التعامل مع الإرهاب مزيجا من السبل الاستخباراتية والقضائية والعسكرية واللجوء إلى الشرطة وغيرها من السبل. وفي الدول المنهارة، فقد تدعو الحاجة إلى استخدام أدوات عسكرية لاستعادة النظام، واستخدام سبل إنسانية لمعالجة الأزمة الراهنة. وتحتاج الصراعات الإقليمية إلى حلول سياسية ولكن قد تكون هناك حاجة إلى استخدام الأصول العسكرية والحراسة الفعالة في مرحلة ما بعد الصراع. وتساعد الأدوات الاقتصادية في التعمير، وتساعد إدارة الأزمات المدنية في استعادة الحكومة المدنية. إن الاتحاد الأوروبي مؤهل بشكل خاص للتصدي لمثل هذه الحالات المتعددة الأوجه.

بناء الأمن في دول الجوار

لا تزال الجغرافيا مهمة حتى في عصر العولمة. ومن مصلحة البلدان الأوروبية أن تتمتع البلدان الواقعة على حدودنا بحكم جيد. فالدول المجاورة التي تدخل في صراعات

عنيفة، والدول الضعيفة التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة، والمجتمعات المتفككة أو انفجار النمو السكاني على حدودها تشكل جميعها مشاكل بالنسبة لأوروبا.

إن التكامل بين الدول المنظمة يزيد من أمننا لكنه يقرب الاتحاد الأوروبي أيضا من المناطق المضطربة. وتتمثل مهمتنا في تشجيع إقامة حلقة من البلدان ذات الحكم الجيد شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود البحر الأبيض المتوسط التي يمكننا أن نقيم معها علاقات وثيقة وعلاقات تعاون.

وأفضل مكان تتجلى فيه أهمية ذلك في دول البلقان. فمن خلال جهودنا المتضافرة مع الولايات المتحدة وروسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من الشركاء الدوليين، لم يعد خطر نشوب صراع كبير يهدد الاستقرار في المنطقة. إن مصداقية سياستنا الخارجية تعتمد على تعزيز إنجازاتنا هناك. ويوفر المنظور الأوروبي هدفا استراتيجيا وحافزا للإصلاح على حد سواء.

وليس من مصلحتنا أن يخلق التوسع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا. إننا بحاجة إلى توسيع منافع التعاون الاقتصادي والسياسي لتشمل حيراننا في الشرق في الوقت الذي نعالج فيه المشاكل السياسية هناك. وينبغي أن نبدي اهتماما أقوى وأكثر حيوية بمشاكل جنوب القوقاز، التي ستكون أيضا منطقة مجاورة في الوقت المناسب.

ويشكل حل الصراع العربي الإسرائيلي أولوية استراتيجية بالنسبة لأوروبا. وبدون ذلك، لن تكون هناك سوى فرصة ضئيلة للتعامل مع المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. ويجب أن يظل الاتحاد الأوروبي مشاركا ومستعدا لتخصيص موارد لهذه المشكلة حتى يتم حلها. إن حلّ الدولتين - الذي طالما أيدته أوروبا - أصبح الآن مقبولا على نطاق واسع. وسيطلب تنفيذه جهوداً موحدة ومشاركة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا وبلدان المنطقة، ولكن الأهم من كل ذلك، من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم.

وبشكل عام لا تزال منطقة البحر الأبيض المتوسط تتعرض لمشاكل خطيرة من الركود الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية والصراعات التي لم تُحل بعد. وتتطلب مصالح الاتحاد الأوروبي استمرار المشاركة مع الشركاء المتوسطيين، من خلال تعاون اقتصادي وأمني وثقافي أكثر فعالية في إطار عملية برشلونة. وينبغي النظر أيضا في مشاركة أوسع مع العالم العربي.

نظام دولي قائم على التعددية الفعالة

في عالم مليء بالتهديدات العالمية، فإن الأسواق العالمية ووسائل الإعلام العالمية، وأمننا وازدهارنا تعتمد على نحو متزايد على نظام فعال متعدد الأطراف. ويتمثل هدفنا في إقامة مجتمع دولي أقوى، ومؤسسات دولية جيدة الأداء ونظام دولي يستند إلى قواعد دولية.

إننا ملتزمون بدعم وتطوير القانون الدولي. ويتمثل الإطار الأساسي للعلاقات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة. ويتحمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن تعزيز الأمم المتحدة، وتجهيزها كي تفي بمسؤولياتها وكي تعمل بفعالية، يشكّلان أولوية أوروبية.

إننا نريد أن تكون المنظمات والأنظمة والمعاهدات الدولية فعالة في مواجهة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولذلك يجب أن تكون جاهزة للعمل عند خرق قواعدنا.

وقد وسعت المؤسسات الرئيسية في النظام الدولي، مثل منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، نطاق العضوية فيها. وقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وتجري روسيا مفاوضات للانضمام إليها. وينبغي أن يتمثل هدفنا في توسيع عضوية هذه الهيئات مع الحفاظ على معاييرها العالية.

ويتمثل أحد العناصر الأساسية للنظام الدولي في العلاقة عبر المحيط الأطلسي. ولا يكمن هذا في مصلحتنا الثنائية فقط، بل إن ذلك يعزز المجتمع الدولي ككل. وتعد منظمة حلف شمال الأطلسي تعبيراً مهماً عن هذه العلاقة.

وتعزز المنظمات الإقليمية أيضاً الحكم العالمي. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن قوة وفعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنطوي على أهمية خاصة. وإن منظمات إقليمية أخرى مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأفريقي تعتبر إسهاماً هاماً في عالم أكثر نظاماً.

ومن شروط النظام الدولي الذي يستند إلى قواعد محددة أن يتطور القانون استجابة لتطورات مثل انتشار الأسلحة النووية والإرهاب والاحترار العالمي. ولدينا مصلحة في تطوير المؤسسات القائمة مثل منظمة التجارة العالمية ودعم مؤسسات جديدة مثل المحكمة الجنائية الدولية. وتظهر تجربتنا في أوروبا أنه يمكن زيادة الأمن من خلال بناء الثقة ونظم مراقبة الأسلحة. ويمكن أن تقدم هذه الأدوات أيضاً إسهاماً هاماً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة المجاورة لنا وخارجها.

وتتوقف نوعية المجتمع الدولي على نوعية الحكومات التي تشكل أساسها. وإن أفضل حماية لأمننا يكمن في عالم من الدول الديمقراطية ذات الحكم الجيد. إن نشر الحكم الرشيد ودعم الإصلاح السياسي والاجتماعي، والتعامل مع الفساد وإساءة استخدام السلطة، وإرساء سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، هي أفضل السبل لتعزيز النظام الدولي.

وقد تكون سياسات التجارة والتنمية أدوات قوية لتعزيز الإصلاح. وباعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر جهة تقدم المساعدات الرسمية وأكبر كيان تجاري في العالم، فإن ذلك يجعله هو والدول الأعضاء مؤهلاً لتحقيق هذه الأهداف.

إن المساهمة في تحسين الإدارة من خلال برامج المساعدة، والتدابير التجارية المشروطة والمستهدفة تظل سمة هامة في سياستنا التي ينبغي أن نواصل تعزيزها. وإن علما يوفر العدالة والفرص للجميع سيوفر مزيداً من الأمن للاتحاد الأوروبي وللمواطنيه.

وقد وضعت بعض البلدان أنفسها خارج حدود المجتمع الدولي. وسعى بعضها إلى العزلة؛ وتتهك بلدان أخرى المعايير الدولية باستمرار. ومن المستحسن أن تنضم هذه البلدان إلى المجتمع الدولي، وإن الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم المساعدة. إن البلدان التي لا ترغب في القيام بذلك، ينبغي أن تفهم أن ثمة ثمة يتعين عليها أن تدفعه، بما في ذلك دفع ثمن في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً - آثار السياسات على أوروبا

أحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً نحو سياسة خارجية متماسكة وإدارة أزمات فعالة. فلدينا أدوات يمكن استخدامها بفعالية، كما أظهرنا في منطقة البلقان وخارجها. لكن إذا أردنا أن نقدم إسهاماً يجاري إمكاناتنا، يجب أن نكون أكثر نشاطاً، وأكثر تماسكاً وأكثر قدرة. ويجب أن نعمل مع الآخرين.

أكثر نشاطاً في السعي لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية. وهذا ينطبق على مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة تحت تصرفنا لإدارة الأزمات ومنع وقوع صراعات، بما في ذلك الأنشطة السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمدنية والتجارية والإنمائية. وثمة حاجة إلى وضع سياسات فعالة لمواجهة التهديدات الحيوية الجديدة. ويجب أن نطور ثقافة استراتيجية تعزز التدخل المبكر والسريع، وعند الاقتضاء، التدخل بقوة.

وبصفتنا اتحاداً يتألف من ٢٥ عضواً، ينفق أكثر من ١٦٠ مليار يورو على الدفاع، ينبغي أن نكون قادرين على القيام بعدة عمليات في وقت واحد. ويمكننا أن نضيف قيمة خاصة بتطوير العمليات التي تشمل قدرات عسكرية ومدنية على حد سواء.

وينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة في استجابته إلى التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات، وتعزيز دعمه للأمم المتحدة في حالات إدارة الأزمات في الأجل القصير.

ويجب أن نكون قادرين على التصرف قبل أن تتدهور أحوال البلدان من حولنا، وعندما تظهر بوادر انتشار أسلحة نووية، وقبل أن تبرز حالات طوارئ إنسانية. إن التدخل الوقائي يستطيع أن يجنبنا المشاكل الأكثر خطورة في المستقبل. فالاتحاد الأوروبي الذي يتحمل مسؤولية أكبر والذي يتمتع بنشاط أكبر سيكون قادرا على تحمل ثقل سياسي أكبر.

أكثر قدرة - إن أوروبا الأكثر قدرة في متناول أيدينا، مع أن الأمر سيستغرق وقتا لتحقيق إمكاناتنا بالكامل. فالإجراءات الجارية - ولا سيما إقامة وكالة دفاع - تأخذنا في الاتجاه الصحيح.

وبغية جعل جيوشنا أكثر مرونة، وقواتنا أكثر قدرة على الحركة، وبغية تمكينها من التصدي للتهديدات الجديدة، يلزم تخصيص مزيد من الموارد للدفاع واستخدامها بفعالية أكبر.

وإن الاستخدام المنهجي للأصول الموحدة والمشاركة يقلل من الازدواجية، والنفقات العامة ويزيد من القدرات على المدى المتوسط.

وفي كل تدخل رئيسي تقريبا، كان تعقب الكفاءة العسكرية فوضى مدنية. لذا فإننا بحاجة إلى قدرة أكبر لحشد جميع الموارد المدنية اللازمة في حالات الأزمات وما بعد الأزمات.

قدرة دبلوماسية أقوى: إننا بحاجة إلى نظام يجمع بين موارد الدول الأعضاء وموارد مؤسسات الاتحاد الأوروبي. إن التعامل مع المشاكل الأكثر بعدا والأجنبية أكثر يتطلب فهما وتوصلا أفضل.

ويعد تقييم التهديدات المشتركة أفضل أساس للإجراءات المشتركة. وهذا يتطلب تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء ومع الشركاء.

وفيما نزيد القدرات في مختلف المجالات، ينبغي أن نفكر ببعثات ذات نطاق أوسع. وقد يشمل ذلك عمليات نزع السلاح المشتركة، وتقديم الدعم لبلدان ثالثة في مكافحة الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن. وسيكون آخر كل ذلك، جزءا من بناء مؤسسات أوسع. إن الترتيبات الدائمة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وخاصة برلين زائد،

تعزز القدرة التنفيذية للاتحاد الأوروبي وتوفر إطارا للشراكة الاستراتيجية بين المنظمين في إدارة الأزمات. وهذا يعكس عزمنا المشترك على مواجهة تحديات القرن الجديد.

أكثر تماسكا - إن الهدف من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع في أوروبا تكمن في أننا نزداد قوة عندما نعمل معا. وخلال السنوات الأخيرة، وضعنا عددا من الأدوات المختلفة، لكل منها هيكلها ومبررها.

ويتمثل التحدي الآن في الجمع بين مختلف الأدوات والقدرات: برامج المساعدات الأوروبية وصندوق التنمية الأوروبي، والقدرات العسكرية والمدنية من الدول الأعضاء وغيرها من الأدوات. ويمكن أن يكون لكل هذه تأثير على أمننا وعلى بلدان ثالثة. إن الأمن هو الشرط الأول للتنمية.

وينبغي أن تتبع الجهود الدبلوماسية والسياسات الإنمائية والتجارية والبيئية جدول الأعمال ذاته. ففي الأزمات لا يوجد بديل عن قيادة موحدة.

ويعد التنسيق الأفضل بين الجهود الخارجية والسياسات المتعلقة بالعدل والشؤون الداخلية بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وثمة حاجة إلى تماسك أكبر ليس بين أدوات الاتحاد الأوروبي فحسب بل تشمل أيضا الأنشطة الخارجية لكل دولة من الدول الأعضاء.

وثمة حاجة أيضا إلى وضع سياسات متماسكة على الصعيد الإقليمي، وخاصة في التعامل مع الصراعات. إذ نادرا ما تحل المشاكل على أساس بلد واحد، أو بدون دعم إقليمي، كما تظهر التجربة في نواح شتى في كل من البلقان وغرب أفريقيا.

العمل مع الشركاء: هناك عدد قليل من المشاكل، إن وجدت، التي يمكننا معالجتها بأنفسنا. إذ إن التهديدات المذكورة أعلاه هي تهديدات مشتركة، يتقاسمها جميع شركائنا الوثيقي الصلة بنا. إن التعاون الدولي ضرورة. ويجب أن نسعى لتحقيق أهدافنا من خلال التعاون المتعدد الأطراف في المنظمات الدولية ومن خلال الشراكات مع الفاعلين الرئيسيين.

ولا بديل عن إقامة علاقات عبر المحيط الأطلسي. فبالعمل معا، يستطيع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن يشكلوا قوة منيعة للخير في العالم. وينبغي أن يتمثل هدفنا في إقامة شراكة متوازنة وفعالة مع الولايات المتحدة. وهذا سبب آخر لكي يعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين قدراته وزيادة تماسكه.

وينبغي أن نواصل العمل لتوثيق العلاقات مع روسيا، التي تشكل عاملا رئيسيا في أمننا وازدهارنا. إن احترام القيم المشتركة سيعزز التقدم نحو إقامة شراكة استراتيجية.

إن روابطنا التاريخية والجغرافية والثقافية تمنحنا صلات مع كل بقعة من بقاع العالم: جيراننا في الشرق الأوسط، وشركاؤنا في أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية وآسيا. وتعد هذه العلاقات مميّزة هامة يجب أن نبني على أساسها. وينبغي أن ننظر بشكل خاص في إقامة شراكات استراتيجية مع اليابان والصين وكندا والهند وكذلك مع جميع الذين يشاطروننا أهدافنا وقيمتنا، ونحن على استعداد للعمل على دعمهم.

خاتمة

إن هذا العالم عالم حافل بالمخاطر الجديدة ولكنه عالم حافل بالفرص الجديدة أيضا. ولدى الاتحاد الأوروبي القدرة على تقديم مساهمة كبيرة، سواء في التعامل مع التهديدات أو في المساعدة على تحقيق الفرص. وسيكون للاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بالفعالية والقدرة تأثير على نطاق العالم. وهو بذلك يسهم في وضع نظام فعال متعدد الأطراف يؤدي إلى عالم أكثر عدلا وأمنا واتحادا.

المرفق الخامس

أفكار واقتراحات نهائية مقدمة من الرئيس

ورقة عمل مقدمة من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية

إخلاء مسؤولية: "أعد الرئيس هذه الورقة على مسؤوليته. وهي لا تعبر بالضرورة عن المواقف الوطنية أو مواقف المجموعة على النحو المعرب عنه خلال المناقشة" وهي ليست ملزمة بأي شكل من الأشكال.

١ - أجرى الفريق العامل مناقشات مستفيضة عن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح. وأخذ الفريق العامل في اعتباره الاقتراحات المقدمة من حركة عدم الانحياز، والوثائق المفاهيمية و/ أو البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة ريو وائتلاف البرنامج الجديد، كما قدم الرئيس ورقتين بعنوان "أفكار للتأمل".

٢ - وساهم الفريق العامل - الذي يتمتع بمشاركته جميع الجهات المشاركة المتعددة الأطراف في نزع السلاح - في تهيئة أجواء بناءة تتسم بالودية والزمالة مما أتاحت تبادلا حيويا وعمقا للأفكار. ويرى الرئيس أن هذه الأجواء ضرورية "كتدبير لبناء الثقة" داخل جهاز نزع السلاح.

٣ - والرئيس على قناعة بأن هذا التبادل الإيجابي للأفكار قد ساهم في الدعم السياسي الذي تحتاجه الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح.

٤ - ومن الناحية الأخرى، أحاط الفريق العامل علما بحجج تشكك في الفائدة السياسية من الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح، التي، كما أُقترح، يمكن أن تؤدي إلى توسيع هوة الخلافات التي تحيط بمحافل نزع السلاح. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من عناصر التقارب المنبثقة من المناقشة التي أجراها الفريق العامل، يجب على الرئيس أن يسجل أن الكتلة الحرجة للدعم السياسي اللازم لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح لم يتم التوصل إليها بعد.

٥ - ومع ذلك، لا يزال الرئيس واثقا من أنه يمكن تحقيق هذه الكتلة الحرجة، تدريجيا، وذلك بالبناء على إنجازات الفريق العامل. ولا يزال الرئيس مقتنعا أيضا بأن نجاح الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح يجب أن يكون أداة تؤلف بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك فإن انعقادها يتطلب: (أ) دعما سياسيا كبيرا من الدول الأعضاء، تشمل جميع الجهات؛ و (ب) الإعداد الصبور والمتأني.

٦ - فيما يتعلق بأهداف الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح، سجل الرئيس دعمه:

(أ) لإجراء عملية متعددة الأطراف تشمل جميع القضايا والجوانب المتعلقة بتزع السلاح؛

(ب) إعادة تأكيد المبادئ السياسية وبرنامج العمل المنصوص عليها في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح^(٤)؛

(ج) الحاجة إلى التعامل بفعالية مع التهديدات والتحديات الجديدة، خاصة التي تطرحها الجهات الفاعلة من غير الدول؛

(د) الفكرة بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يكمل أحدهما الآخر وهدفان متداعمان؛

(هـ) عنصر استعراض تطوعي لا يتسم بالمجاهمة؛

(و) استعراض هيكل وتنفيذ وأساليب عمل جهاز نزع السلاح، بما في ذلك زيادة مشاركة المجتمع المدني وإشراك الرأي العام.

ويرى الرئيس ضرورة القيام بمزيد من العمل لتحديد أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح بدقة أكبر.

٧ - فيما يتعلق بمجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح، فإن الرئيس:

(أ) أقرّ بوجود "مدرستين فكريتين": إحداهما تدعو إلى وضع جدول أعمال مفصّل (كما يتضح من اقتراح حركة عدم الانحياز)؛ وأخرى تشير إلى جداول أعمال الدورات الاستثنائية السابقة المكرسة لتزع السلاح، التي تحتوي بنوداً قليلة ذات طبيعة عامة. والرئيس على قناعة بأن أيّاً من النهجين - كل بطريقته - يسمح للحكومات بالتعامل مع جميع القضايا والجوانب المتعلقة بتزع السلاح؛

(ب) سجل دعماً قوياً (وخاصة من الوفود الأفريقية) لإدراج بند التعامل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها؛

(٤) القرار ٢ (د/١٠ - ١٠).

(ج) سجل تأييده لإدراج بنود أخرى تتعلق بالجمال الذي يتداخل فيه نزع السلاح، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي (وخاصة فيما يتعلق بأمن المدنيين كالذي يتعلق بالألغام والذخائر الفرعية)؛

(د) لاحظ الدعم لإدراج بنود منفصلة تتعلق بـ: '١' القذائف، '٢' منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، '٣' منع استخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والأسلحة التقليدية المتطورة من قبل إرهابيين، '٤' الرقابة على الصادرات وغيرها من التهديدات والتحديات الجديدة (مثل الأمن الحاسوبي)؛

(هـ) طرح الفكرة القائلة بأنه، في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، يمكن أن تستخدم تدابير بناء الثقة لمعالجة ظواهر سياسية وحتى ثقافية تقوض السلم والأمن الدوليين.

٨ - فيما يتعلق بالمستقبل، يرى الرئيس:

(أ) أن هناك حاجة أكبر للقيام بعمل دبلوماسي لتحقيق الكتلة الحرجة من الدعم السياسي للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح؛

(ب) ينبغي أن يحكم العمل المستقبلي علاقات تتسم بالود والزمالة وعدم المجاهمة في فريقنا العامل (وهو إنجاز كبير في حد ذاته)؛

(ج) ينبغي مناقشة شكل هذا العمل الدبلوماسي مع جميع الجهات الرئيسية؛

(د) ربما كان بوسع فريق الخبراء، اعتباراً من عام ٢٠٠٩، أن يمهد السبيل لإجراء مزيد من المناقشات المتعمقة.

المرفق السادس

التأملات والتوصيات الختامية المقدمة من حركة عدم الانحياز لدى اختتام اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بموجب القرار ٦٠/٦١

ورقة عمل مقدمة من حركة عدم الانحياز

في ختام أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٦١، تود حركة عدم الانحياز أن تؤكد من جديد دعمها القوي لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح وتكرر موافقتها واقتراحاتها العملية بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.268/2007/WP.2.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على دعمها المتواصل للمبادئ التوجيهية والمبادئ والأولويات المتفق عليها بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح. وترى حركة عدم الانحياز أنه من المهم أن تعقد لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أهمية أن تواصل الجمعية العامة النظر الفعلي في دورتها الثانية والستين في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح وإنشاء لجنة تحضيرية، بما في ذلك من خلال انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية مرة ثانية لينظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية.